جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women for Development

PWWSD

التقرير السنوي

2022

خطوة أخرى في رحلة طويلة..

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الموقع الالكتروني: www.pwwsd.org

البريد الالكتروني pwwsd@pwwsd.org

التقرير السنوي– 2022

خطوة أخرى في رحلة طويلة..

قائمة المحتويات

1. المقدمة
2. الرؤية، الرسالة، القيم، الأهداف الاستراتيجية
3. تحليل السياق
4. مقدمة التقرير
5. البرامج

5.1 برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وأجندة المرأة والسلام والأمن.

5.2 برنامج التمكين الاقتصادي للنساء

5.3 برنامج الإرشاد النفسي وحماية المرأة من العنف

5.4 وحدات الدعم والمساندة للبرامج

5.4.1 وحدة الضغط والمناصرة

5.4.2 وحدة العلاقات العامة وتجنيد الموارد

5.4.3 وحدة المراقبة والمتابعة والتقييم

6. الائتلافات والشبكات

7. بناء القدرات

8. المنشورات والمطبوعات

9. خاتمة

1. المقدمة:

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هي جمعية نسوية تنموية غير حكومية تسعى لتعزيز النضال النسوي على المستويات الوطنية والاجتماعية والتنموية. وتؤمن الجمعية أن حماية حقوق النساء وتحررهن مرتبط بشكل مباشر بالتحرر من الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي لفلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية والمدنية بسيادة كاملة.

ومنذ نشأتها في العام 1981، شهدت الجمعية عدة مراحل من التطور والنمو والتحول في المجال المؤسسي والبرامجي والامتداد الجغرافي. وتعمل الجمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من اجل المساهمة في حماية حقوق النساء وضمان تمتعهن بحياة لائقة وخالية من كافة أشكال الظلم والقهر والاضطهاد. تنفذ الجمعية أنشطتها وتدخلاتها في كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة واستطاعت الوصول إلى النساء في كافة أماكن تواجدهن في القرى والمخيمات والمدن وفي التجمعات البدوية. وتركز الجمعية على المناطق الأكثر هشاشة وتأثرا بالظروف العامة كالمناطق المحيطة بمدينة القدس المحتلة، ومناطق التماس مع الاحتلال وتلك القريبة من جدار الفصل العنصري والمستعمرات الإسرائيلية (المناطق المصنفة "ج" حسب اتفاق أوسلو)، كون هذه المناطق عرضة بشكل دائم لانتهاكات وجرائم الاحتلال ومستعمريه، والتي تؤثر بالدرجة الأولى على النساء.

على الصعيد المؤسسي، تتكون الهيئة العامة للجمعية من 27 سيدة فلسطينية من صاحبات الخبرة في مجال حماية حقوق النساء ولهنّ الباع الطويل في النضال النسوي الوطني والحقوقي، الهيئة العامة تنتخب هيئة إدارية مكونة من 7 عضوات لمدة سنتين. أما الطاقم التنفيذي للجمعية، فيتكون مما يقرب من الأربعين موظفا وموظفة (بدوام كلي أو جزئي) من أصحاب وصاحبات الكفاءات في مجالات عمل الجمعية، موزعين وموزعات على كافة فروع الجمعية ومراكزها المجتمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. الرؤية، الرسالة، القيم

- **الرؤية**: مجتمع حر يقوم على العدالة، الكرامة، حقوق الإنسان، الاختلاف والتعددية ويضمن المساواة الفعلية والكاملة للنساء
- **الرسالة:** "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هي جمعية نسوية حقوقية تسعى لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي ومكافحة كافة أشكال التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي وتفتح الآفاق أمام النساء للوصول إلى مصادرا لعدالة وكذلك المساهمة في عملية التنمية، وذلك من خلال توفير الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي للنساء والفتيات، وتمكينهن وتشجيعهن للمشاركة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وكذلك المشاركة في عملية النضال الوطني للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين"
- **القيم:**
  - الاستقلالية
  - المهنية
  - الموضوعية
  - الضغط لحماية احتياجات النساء التنفيذية والاستراتيجية
  - المسئولية
  - مساواة النوع الاجتماعي والعدالة المجتمعية
  - الكرامة الإنسانية
  - التوجهات الاستراتيجية:
  - الاستجابة لممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي والحد منها
  - التمكين الاقتصادي للنساء
  - التمكين السياسي للنساء وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وتحقيق أجندة المرأة والسلام والأمن
  - تعزيز دور النساء في النضال الوطني الفلسطيني للخلاص من الاحتلال
  - تحقيق الاستدامة في عمل الجمعية وتعزيز قدراتها كمؤسسة قيادية على مستوى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

3. تحليل السياق العام:

شكل العام 2022 امتدادا للحقبة الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني بفعل تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. فلا يزال الشعب الفلسطيني وبكافة مكوناته، يعاني من سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي لفلسطين والإرهاب المنظم الذي يمارسه هذا الاحتلال، والذي يطال كافة فئات المجتمع وخاصة النساء. ويشكل الاحتلال بحد ذاته انتهاكا للقانون الدولي ولمنظومة حقوق الإنسان بشكل عام. ولا زالت سلطات الاحتلال ماضية في سياساتها التعسفية وجرائمها بحق الفلسطينيين والفلسطينيات، حيث أن القتل اليومي وبدم بارد، لا يزال جزءاً من المشهد العام في فلسطين، إضافة إلى حملات الاعتقال والمداهمات الليلية وترويع المواطنين والمواطنات، وغيرها الكثير من الجرائم التي لا تعد ولا تحصى. وحسب تقارير الأمم المتحدة، فإن العام 2022 كان الأكثر دموية في فلسطين منذ العام 2005، حيث ارتقى 230 شهيدا وشهيدة (171 في الضفة الغربية و 53 في قطاع غزة). وكان من بين شهداء وشهيدات العام المنصرم، الصحافيتين شيرين أبو عاقلة وغفران وراسنة واللتان تم تصفيتهما أمام أعين العالم وفي بث مباشر على الهواء. أما الشهداء والشهيدات في قطاع غزة، فقد ارتقوا/ ارتقين بفعل العدوان الهمجي الذي شنه الاحتلال ضد المدنيين والمدنيات في القطاع المحاصر خلال شهر آب. وإضافة إلى الشهداء والشهيدات، شهد العام ما يقرب من 9335 حالة اعتقال لفلسطينيين وفلسطينيات من مختلف محافظات الضفة الغربية. كما أن سلطات الاحتلال وفي سياق حربها ضد الشعب الفلسطيني وعمليات التطهير العرقي، قامت بهدم 833 منشأة (سكنية، زراعية، تجارية، سياحية، تعليمية، دينية) مملوكة للفلسطينيين والفلسطينيات. وقد كانت النساء هنّ الفئة الأكثر تضررا من جرائم وسياسات الاحتلال ضمن مختلف تجلياتها. وحتى اللحظة، لا تزال هناك 29 أسيرة فلسطينية يقبعن في سجون الاحتلال من ضمن ما مجموعه أربعة آلاف وخمسمائة أسير وأسيرة تعتقلهم/ تعتقلهن دولة الاحتلال في سجونها المختلفة، وبعض هؤلاء الاسرى أمضى خلف القضبان عقوداً طويلة من الزمن. كما أن

دولة الاحتلال هي الوحيدة في تاريخ البشرية التي تقتل وتحتجز جثامين الشهداء والشهيدات (373 شهيدا وشهيدة لا زالت جثثهم/ نّ محتجزة من قبل الاحتلال).

وقد شهد العام 2022 انتخاب واحدة من أكثر الحكومات فاشية وعنصرية في تاريخ الاحتلال (حكومة المستوطنين) والتي جاء تشكيلها بعد خمس جولات من الانتخابات شهدها الاحتلال خلال عامين (حيث لم ينجح أي حزب في تشكيل ائتلاف يحكم كيان الاحتلال). كما أن الاحتلال قد عمق من نظام الفصل العنصري الذي يفرضه على الفلسطينيين في محاكاة لأنظمة الفصل العنصري البائدة في التاريخ البشري، وهو النظام الذي أقرت بوجوده وأدانته منظمة العفو الدولية في تقرير خاص في هذا الصدد صدر مطلع العام.

وبشكل عام، فإن النساء هنّ الأكثر تضرراً من سياسات وجرائم الاحتلال، خاصة تبعات هذه الجرائم في المجال الاقتصادي. فالاحتلال يعمد إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية ونهب الموارد الطبيعية وخاصة المياه، مما أدى إلى تدهور قطاع الزراعة في فلسطين وهو القطاع الذي تعمل فيه الغالبية العظمى من نساء فلسطين. إضافة إلى ذلك، يعمد الاحتلال إلى تدمير البيئة الفلسطينية مما يزيد من الدمار الذي يتعرض له القطاع الزراعي الفلسطيني ويحوله إلى قطاع لا قيمة له، مما زاد من حدة الفقر والبطالة التي تعاني منها النساء وخاصة في المناطق الريفية، إذ تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن 62٪ من النشاء العاملات في فلسطين يشتغلن في قطاع الزراعة. على صعيد ذي ارتباط، تعاني النساء الفلسطينيات في قطاع غزة من تبعات الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع والاعتداءات والحروب الهمجية المتكررة

وعلى المستوى الداخلي، فإن الأمور ليست في أفضل أحوالها. فلا تزال النساء الفلسطينيات يعانين من تمييز صارخ يمكن تلمسه على غير ذي صعيد، ضمن المنظومة القانونية التي تحكم الفلسطينيين والفلسطينيات. فالقوانين المطبقة لا تساهم في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي مع غياب لإرادة سياسية لتعديل هذه القوانين بما يساهم في حماية حقوق النساء. فقانون حماية الاسرة من العنف،

والذي أعدت مسودته في العام 2006، لا زال حبيس الأدراج ولم يتم إقراره حتى اللحظة ودون أن أي مبرر مقنع. كما أن الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين (ومن ضمنها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو)، لا تزال بلا أي قيمة في ظل عدم اتخاذ التدابير اللازمة لتوطين هذه الاتفاقيات والمواثيق ضمن المنظومة التشريعية الفلسطينية للمساهمة في حماية حقوق النساء والفتيات.

أما على مستوى المشاركة السياسية، فلا تزال النساء، حالهن حال بقية أفراد المجتمع الفلسطيني، محرومات من حقهن في اختيار من يمثلهن في المؤسسة التشريعية ومؤسسة الرئاسة. فمنذ العام 2006، لم تشهد فلسطين أية انتخابات عامة وبالرغم من كون الضفة الغربية قد شهدت انتخابات للهيئات المحلية ومجالس الطلبة في الجامعات والنقابات المهنية (المهندسين، المحامين، الصحفيين، الأطباء...)، إلا أن قطاع غزة لم يشهد أية انتخابات من قريب أو بعيد.

وفي المجال الاقتصادي، لا تزال النساء تعاني من تمييز كبير في هذا القطاع وانتهاكات دائمة لحقوقهن القانونية. فغالبية النساء ممن نجحن في إيجاد فرص عمل في القطاع الرسمي (19٪ حسب الإحصائيات الرسمية)، يعانين من انتهاكات ممأسسة لحقوقهن، خاصة في مجال عدم تلقيهن الحد الأدنى للأجور أو تمتعهن بالإجازات التي نص عليها القانون أو العمل وفق عقود عمل رسمية. كما تتعرض النساء لسلسلة من ممارسات التحرش داخل أماكن العمل حيث أن قانون العمل الفلسطيني يخلو من نص واضح يجرم التحرش داخل مواقع العمل. كما أن معظم النساء العاملات، ينخرطن في قطاع العمل غير الرسمي ولا يتمتعن بأي شكل من أشكال الحماية. بالتالي، يلاحظ الارتفاع الكبير في مستويات الفقر والبطالة في أوساط النساء نتيجة لهذه الوضعية التي تميز سوق العمل الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، فإن النساء تاريخيا يتولين مهام أعمال الرعاية والأعمال غير مدفوعة الأجر في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي فإن ذلك يشكل واحدا من ضمن مجموعة الأسباب التي تحد من مشاركة النساء في سوق العمل.

وعلى المستوى الاجتماعي، لا تزال النساء تعاني من التحريض وخطاب الكراهية الذي تبثه القوى البطريركية والمحافظة في المجتمع الفلسطيني في ظل وقوف الجهات المسئولة عن إنفاذ القانون، موقف المتفرج دون أن خطوات لحماية النساء. وقد ساهم التحريض ضد النساء في إذكاء ممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي في ظل غياب قانون كفيل بحماية النساء. في هذا السياق، شهد العامين الماضيين مقتل 57 امرأة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لجرائم العنف المبني على النوع الاجتماعي[1]. في ظل هذه الظروف، تعاني النساء من عمليات إقصاء من الحيز العام والحيز المدني.

4. الملخص التنفيذي:

خلال العام 2022، عملت الجمعية من خلال 13 مشروعا ضمن برامجها الثلاث الرئيسة. ومن خلال أنشطتها المختلفة، سعت الجمعية إلى تمكين النساء الفلسطينيات، والعمل مع الشباب والشابات عبر بناء قدرات الفئات المستهدفة للمشاركة في الحياة السياسية والعمل على تحقيق أجندة المرأة والسلام والأمن إلى جانب العمل على تمكين النساء اقتصاديا وكذلك العمل على الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحسين الظروف الاجتماعية والنفسية للنساء. كما تعمل الجمعية كذلك على تطوير أنشطة تستجيب لاحتياجات النساء في مجال الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي المفروض عليهن. ويشار إلى أن مشاريع الجمعية تنفذ بتمويل وشراكة مع عدد من المؤسسات الدولية المانحة والداعمة للشعب الفلسطيني، ومن بينها: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، هيئة الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة، وكالات تنمية دولية (الوكالة السويدية للتنمية، الوكالة الإيطالية للتعاون الدولي، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي)، الاتحاد الأوروبي، أحزاب سياسية دولية (حزب الوسط السويدي)، وكذلك ائتلافات وجهات ممولة أخرى إقليمية ودولية.

[1] https://www.maannews.net/news/2089156.html#

خلال العام 2022، شاركت الجمعية جنبا إلى جنب مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والشبكات المحلية المختلفة، في أنشطة الضغط والمناصرة التي نفذت ضد سياسات السلطة الفلسطينية التي تضيق على عمل مؤسسات المجتمع المدني وخاصة تلك العاملة في مجال الدفاع عن حقوق النساء. كما نشطت الجمعية في مجال الضغط لإصدار قانون حماية الأسرة من العنف والذي أعدت مسودته في العام 2006 ولم يتم إصداره حتى اللحظة، كذلك الضغط لتوطين اتفاقية سيداو (انضمت إليها دولة فلسطين في العام 2014) وغيرها من المواثيق والعهود الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، ضمن المنظومة التشريعية الفلسطينية، كون هذه الأدوات تساهم في حماية حقوق النساء. كما نشطت الجمعية في أنشطة الضغط والمناصرة الإقليمية والدولية التي نفذت عبر مختلف الشبكات والائتلافات الوطنية ومن بينها الائتلاف الأهلي لتطبيق القرار 1325 والائتلاف الوطني لتطبيق اتفاقية سيداو. وفي العادة يشارك الطاقم التنفيذي للجمعية وكذلك السيدات عضوات الجمعية العمومية والهيئة الإدارية في كافة أنشطة الضغط والمناصرة المحلية من مظاهرات واعتصامات ومؤتمرات صحفية، والتي تنظم لإلقاء الضوء على واقع المجتمع الفلسطيني والانتهاكات التي يتعرض لها وخاصة من قبل الاحتلال، والمطالبة بتوفير الحماية الدولية لكافة الفلسطينيين والفلسطينيات حسب ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والأعراف الدولية ذات الصلة. كما تشارك الجمعية وعبر كافة مكوناتها في الأنشطة الرامية للضغط على الجهات الدولية ذات العلاقة وخاصة الأمم المتحدة، لمحاسبة الاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني وخاصة الجرائم المرتكبة بحق نساء فلسطين. كما أن الجمعية، جنبا إلى جنب مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية الأخرى والمؤسسات الداعمة للشعب الفلسطيني، تنشط في مجال الدعوة إلى تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في فلسطين وإلزام الاحتلال باحترام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان عدم إفلات قادة الاحتلال من العقاب.

من خلال برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والسلام والأمن، تسعى الجمعية لتعزيز مشاركة النساء والفتيات في الحياة السياسية وتعزيز تأثير النساء في الحياة المدنية والعامة

في فلسطين. وتتضمن أنشطة البرنامج لقاءات توعية تستهدف النساء والفتيات حول حقوقهن بالمشاركة السياسية وكذلك تطوير قدراتهن القيادية. كما تركز الجمعية من خلال البرنامج على تنظيم النساء في أجسام وهيئات قاعدية من قبيل مجالس الظل، وهي الفكرة التي طرحتها الجمعية وتبنتها وعملت عليها منذ سنوات عديدة. كما تعمل الجمعية كذلك على بناء قدرات النساء والفئات الشابة (ذكورا وإناثا) من أجل تطوير معرفتهم/ معرفتهن ومهاراتهم/ مهاراتهن في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق النساء الإنسانية بشكل خاص. كما تعمل الجمعية على رفع صوت النساء والفتيات على مستوى المجتمع وتوفير الحيز الكافي للنساء والفتيات لمخاطبة صناع وصانعات القرار وراسمي/ راسمات السياسات للوفاء بالتزاماتهم/ التزاماتهن القانونية والأخلاقية تجاه حماية حقوق النساء. وإضافة لذلك، تسعى الجمعية لتعزيز المنتديات الشبابية للمساهمة في مراقبة أداء السلطات التنفيذية على المستوى الوطني والمحلي ومساءلة هذه الجهات عن دورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق النساء بشكل خاص. ولتحقيق ذلك، تتبنى الجمعية نهج تعزيز الإيجابية. ويتضمن هذا النهج دراسة وتحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بالنساء اللواتي أثبتن نجاحهن واستطعن تحدي الظروف الصعبة والمعيقات والانخراط في الحياة العامة للمجتمع والقيام بدورهن الطبيعي، حيث يتم توفير الحيز لهذه النساء لعرض تجاربهن كنموذج يمكن لغيرهن من النساء ممن يتعرضن لظروف مشابهة، من الحذو حذوهن وتجاوز الضغوطات والمعيقات والانخراط في الحياة السياسية والعامة للمجتمع.

ومن خلال برنامج التمكين الاقتصادي، يتم العمل على تعزيز قدرات النساء والمؤسسات القاعدية النسوية لحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء. كذلك الأمر، فإنه ومن خلال العمل مع النساء الريفيات والتعاونيات عبر أنشطة الضغط والمناصرة ورفع وعي هؤلاء النساء بقضايا مساواة النوع الاجتماعي وحقوق النساء. وقد عملت الجمعية مع النساء الريفيات لتمكينهن اقتصاديا وتوفير الأدوات اللازمة لهؤلاء النساء من أجل تعزيز قدراتهن التسويقية وزيادة الأسواق المتاحة أمامهن لتسويق منتجاتهن وبالتالي تحسين ظروفهن المعيشية. كذلك تعمل الجمعية على مساعدة النساء

على تطوير جودة منتجاتهن لزيادة قدرتها التنافسية. كذلك يتم العمل على تطوير قدرات النساء المهنية لتسهيل حصولهن على فرص عمل لائقة في سوق العمل الفلسطينية.

أما برنامج الإرشاد النفسي ومناهضة العنف ضد المرأة، فقد واصلت الجمعية تقديم خدمات الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي. كما تتضمن أنشطة البرنامج كذلك لقاءات التوعية حول القضايا النفسية والاجتماعية وكذلك بناء قدرات الفئات المستهدفة وخاصة الشباب والشابات من أجل تقديم الدعم للنساء المتعرضات للعنف وكذلك لعائلاتهن ولمجتمعهن المحيط. ويتضمن العمل على مناهضة العنف، كافة الممارسات، سواءً تلك المتعلقة بالعنف الأسري أو تلك التي يمارسها الاحتلال ضد النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما ركز البرنامج على تقديم خدمات الدعم والإرشاد النفسي للنساء والفتيات اللواتي يمكن أن يتعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي، أو الناجيات من ممارسات العنف، وكذلك توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء كبيرات السن، النساء من ذوات الإعاقة، الفتيات في خلاف مع القانون، النساء مدمنات العقاقير المهدئة وكذلك النساء ممن يعانين من الأمراض المزمنة.

إلى جانب ذلك، تم تنظيم العديد من اللقاءات العامة والمؤتمرات على مستوى المجتمع كجزء من أنشطة التوعية المجتمعية وأنشطة الضغط والمناصرة والتدخلات الرامية إلى الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يستهدف النساء والفتيات، والأنشطة الداعمة للنساء الناجيات من العنف. ويتم تحويل النساء الناجيات من العنف إلى نساء قياديات (من خلال نهج تعزيز الإيجابية) حيث يتم إشراك هؤلاء النساء في أنشطة مجتمعية مع المجموعات النسوية المختلفة ومع أفراد المجتمع من أجل المساهمة في تعزيز الحوار المجتمعي حول ضرورة الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي وكذلك توفير النموذج الإيجابي للنساء المعرضات للعنف ولضحايا العنف، من أجل تجاوز آثار العنف والعودة إلى سياق طبيعي لحياتهن. وفي سبيل توفير الدعم للنساء، تعمل الجمعية على تقديم خدمات الإرشاد الأسري ضمن منهجية شمولية في دعم وحماية النساء وتعزيز دورهن في المجتمع. ومن خلال الإرشاد الأسري، تسعى الجمعية لتعزيز الحوار بين أفراد الاسرة الواحدة حول القضايا

النفسية والاجتماعية وكذلك توفير الحيز لكافة أفراد الأسرة للتعبير عن مشاعرهم/ مشاعرهن مما يساهم في الحد من التوتر داخل الأسرة.

5.برامج الجمعية

5.1 برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة للأمن والسلام:

من خلال هذا البرنامج، تسعى الجمعية إلى تنفيذ أنشطة توعية مجتمعية في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وقضايا مساواة النوع الاجتماعي. إلا أن التركيز ضمن البرنامج يتمثل في إلقاء الضوء على أهمية المشاركة السياسية للنساء بوصفها حق وواجب. كما يتم تنفيذ لقاءات توعية لكافة الفئات المستهدفة حول القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية التي تضمن المساواة في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، ويتم تنفيذ أنشطة الضغط والمناصرة الرامية إلى ضمان تطبيق القوانين الفلسطينية التي تعزز مشاركة النساء في الحياة العامة والحياة السياسية، وكذلك تطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة في هذا المجال. وتركز الجمعية على تعزيز مشاركة النساء في هيئات الحكم المحلي، كون هذه الهيئات هي الوحيدة التي تشهد انتخابات في فلسطين (في الضفة الغربية فقط، حيث لا تسمح حكومة الأمر الواقع في غزة بإجراء انتخابات للهيئات المحلية في القطاع). كما تتضمن أنشطة البرنامج إصدار التقارير والأبحاث وأوراق الموقف والدراسات التحليلية التي تتناول مشاركة النساء في الحياة السياسية والحياة العامة ومراكز صنع القرار، وكذلك تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن في السياق الفلسطيني. ومن خلال البرنامج، عمل طاقم الجمعية على تشجيع النساء والفتيات على المشاركة وقيادة الأنشطة المجتمعية الهادفة لتعزيز انخراط النساء في الحياة العامة للمجتمع والمشاركة في الحياة السياسية بشكل محدد. كما يتم دمج الفئات المستهدفة في أنشطة الضغط والمناصرة التي تستهدف دوائر صنع القرار المختلفة والتي لها تأثير في واقع مشاركة النساء في الحيز العام والمشاركة السياسية. على صعيد ذي ارتباط، تقوم الجمعية بدور قيادي مشهود له

ضمن مختلف الائتلافات والتحالفات والشبكات التي تسعى لتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وفي الحياة السياسية. كما تعمل الجمعية على مراجعة السياسات والتشريعات النافذة في فلسطين، والتي تشكل الأساس القانوني لمشاركة النساء في الحياة العامة وفي الحيز المدني وكذلك مشاركتهن في مراكز صنع القرار.

كما لعبت الجمعية دورا بارزا في أنشطة الائتلافات والشبكات الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. في هذا السياق، تستضيف الجمعية وتنسق أنشطة منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي حيث يهدف المنتدى إلى تعزيز مشاركة النساء في هيئات الحكم المحلي ومراقبة أداء هذه الهيئات لضمان التزامها بتحقيق مساواة النوع الاجتماعي وحماية حقوق النساء والعمل على تلبية احتياجاتهن التنموية. وعلى مدار العام، قامت الجمعية بدعم وتبني العديد من المبادرات النسوية التي صممت بغرض تعزيز مشاركة النساء في الحياة المدنية والمشاركة السياسية وكذلك تعزيز المكانة الاجتماعية للنساء. في ذات الوقت، عملت الجمعية على توثيق الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق النساء من قبل الاحتلال والعمل على نشر هذه الانتهاكات وعرضها أمام العالم. فقد أصدرت الجمعية العديد من الدراسات والتقارير والأبحاث وأوراق الموقف، وكذلك البيانات والتي تم توزيعها محليا وإقليما ودوليا باللغتين العربية والإنجليزية. ففي سياق أنشطة الضغط والمناصرة العالمية، شاركت الجمعية في الجلسة 85 للجنة سيداو وقدمت تقريراً حول الخطوات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية ردا على مطالب لجنة سيداو في تعليقها على التقرير الأول الذي قدمته السلطة الفلسطينية للجنة الدولية. وقد ركزت الجمعية في تعليقها على ردود السلطة الفلسطينية، على الحقوق الاقتصادية الخاصة بالنساء، حيث تم تقديم التقرير وجاهيا من قبل ممثلة عن الجمعية شاركت في لقاء اللجنة في جنيف.

نموذج لورش العمل التي تنفذ لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات المحلية تصوياً وترشيحاً (محافظات بيت لحم والخليل- آذار 2022)

خلال العام 2022، عملت الجمعية على تطوير قدرات النساء عضوات مجالس الظل، والشابات القيادية، من أجل العمل على تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنساء. كما تشجعت النساء عضوات مجالس الظل على الترشح لانتخابات الهيئات المحلية التي جرت أواخر العام 2021 في مرحلتها الأولى، وتلتها المرحلة الثانية خلال آذار من العام الآفل، حيث نجحت العديد من هؤلاء العضوات في الفوز في الانتخابات المذكورة مستفيدات من تطور قدراتهن في الترويج لدورهن وإقناع المجتمع، وكذلك من زيادة تقبل المجتمع لمشاركة النساء في ظل الإنجازات التي تحققت ضمن أنشطة مجالس الظل وغيرها من الأنشطة المجتمعية التي نفذتها المجموعات النسوية المختلفة، بفضل جهود الجمعية. وإضافة إلى ذلك، فإن نتائج التقييم البعدي الذي أجرته الجمعية للأنشطة المنفذة مع النساء، أظهر تطورا كبيراً وتقدما في مستوى معرفة النساء بحقوقهن السياسية وكذلك تطور مهاراتهن وقدراتهن للعمل على حماية هذه الحقوق وتعزيز دورهن القيادي في المجتمع.

وضمن الأنشطة المنفذة بغية توسيع وتطوير مجالس الظل، تم تشكيل عدد من المجالس في بعض مناطق الضفة الغربية. كما عملت الجمعية على تطوير المهارات القيادية ومهارات التفاوض والضغط والمناصرة للنساء عضوات مجالس الظل والنساء المنتخبات لعضوية الهيئات المحلية، إضافة إلى تعزيز

قدراتهن في مجال العمل الإعلامي ومخاطبة الجمهور. كما تناولت أنشطة التوعية التي استهدفت هذه المجموعات من النساء، تعريفهن بقانون الحكم المحلي والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنظم وتعزز مشاركة النساء في مراكز صنع القرار المختلفة، إضافة إلى بناء قدراتهن في مجال الانتفاع من وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة من أجل عرض إنجازاتهن ومخاطبة الجمهور لحشد رأي عام داعم لمشاركة النساء في مراكز صنع القرار. ويمكن التأكيد هنا أنه ومن خلال أنشطة الجمعية وجهود طاقمها المميزة، تعززت مشاركة النساء الفلسطينيات في الحياة السياسية.

على صعيد ذي صلة، نظم البرنامج لقاءات عامة في العديد من المدن والمواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة حول احتياجات وأولويات النساء ودور المؤسسات الرسمية والأهلية، في العمل على تحقيق هذه الاحتياجات والأولويات للمساهمة في تعزيز حضور النساء في الحيز العام. وقد شارك في هذه اللقاءات المئات من الرجال والنساء والنشطاء والنشيطات من مختلف الأطياف، إضافة إلى مشاركة صناع القرار في بعضها.

ورشة عمل حول الصحة النفسية نفذت للنساء في منطقة نابلس خلال كانون أول 2022

ويشار إلى أن كافة اللقاءات العامة قد نظمت وأديرت من قبل النساء عضوات مجالس الظل في ترجمة عملية للمهارات القيادية ومهارات إدارة الحوار التي عملت الجمعية على تطويره من خلال العمل

معهن. وقد ساند الطاقم الميداني للجمعية عضوات مجالس الظل في تنظيم وتسيير اللقاءات المذكورة، والتي شكلت فرصة للنساء لعرض تجربة مجالس الظل بوصفها أداةً مميزة ساهمت في تمكين النساء وتعزيز حضورهن في الحيز العام. في هذا السياق، عملت الجمعية على إبراز أهمية دور النساء في الحياة السياسية والمشاركة الفعالة في الحيز العام والدور والإنجازات التي يمكن للنساء تحقيقها في هذا السياق، والمساهمة في تطوير المجتمع الفلسطيني وعملية البناء فيه.

من جهة أخرى، تم تنظيم لقاءات للضغط والمناصرة مع الأحزاب السياسية والجهات المسئولة في خمس من محافظات الضفة الغربية، جمعت بين المئات من النساء والشباب والشابات مع صناع القرار، حيث تحول جزء من هذه اللقاءات إلى جلسات مساءلة لصناع/ صانعات القرار حول دورهم/ دورهن في تعزيز مشاركة النساء في الحيز العام، وتحديدا المشاركة في الحياة السياسية.

لقاء مع ممثلي الأحزاب السياسية وبعض الفاعلين المجتمعيين حول دور الأحزاب والقوى السياسية في مجال تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وفي مراكز صنع القرار (أيلول 2022)

كما عمل البرنامج على تطوير قدرات الشباب والشابات ضمن المنتديات الشبابية بهدف تعزيز قدراتهم وقدراتهن كأبطال وبطلات للتغيير والقيام بدور طليعي في مجال تغيير النظرة التقليدية لدور الشباب والشابات والنساء في الحياة العامة للمجتمع وفي المشاركة السياسية بشكل أكثر تحديدا.

وقد تم تدريب الشباب والشابات في مجالات المهارات القيادية المتقدمة ومهارات التفاوض وكذلك في مجال استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي ووسائل التكنولوجيا الحديثة كأدوات لتغيير النظرة المجتمعية التقليدية لدور النساء والشباب/ الشابات في مراكز صنع القرار وفي الحياة العامة للمجتمع. وقد لعب الشباب والشابات دوراً محوريا في إحداث تغيير إيجابي في النظرة المجتمعية لصالح دعم مشاركة الشباب والشابات في الحياة السياسية.

في هذا السياق، تقول إحدى المشاركات في المجموعات الشبابية المستهدفة:

"ساهمت الدورة التدريبية في تطوير قدراتي في مجال إدارة المناظرات، كوني أمتلك المهارات المناسبة لتصميم وقيادة حملات الضغط والمناصرة. كما أن المواضيع التي تناولها التدريب تعتبر في غاية الأهمية وتشكل إضافة نوعية لقدرات النساء والشباب/ الشابات".

كما أن صناع/ صانعات القرار أصبحوا/ أصبحن أكثر حساسية لحقوق النساء في المشاركة السياسية وتقديم الدعم المطلوب لتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة. وقد تفاوتت توجهات صناع وصانعات القرار ممن استهدفهم واستهدفن البرنامج حيال مشاركة النساء في الحياة السياسية والحياة العامة وحيال حقوق النساء بشكل عام في المجتمع الفلسطيني، وخاصة المشاركة في دوائر صنع القرار على مستوى الهيئات المحلية وعلى مستوى الهيئات العامة الأخرى (التشريعي والرئاسة) سواءً كمرشحات أو ناخبات. كما تمكنت الجمعية من الوصول إلى المئات من صانعي وصانعات القرار وذلك من خلال الأنشطة الإعلامية وخاصة عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث يمكن التأكيد أن منشورات الجمعية على مواقع التواصل الاجتماعي وصلت إلى مئات آلاف المتلقين والمتلقيات خلال العام 2022.

اليوم الوطني لقائدات الحكم المحلي- آذار 2022

ومن خلال أنشطة البرنامج، تمكنت الجمعية من تطوير قدرات 21 سيدة من عضوات الهيئات المحلية من شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، في مجال المشاركة السياسية للنساء، بشكل عام، وفي مجال صنع القرارات، بشكل أكثر تحديدا. وكتعبير عما حققه التدريب، تم تنظيم عدد من مبادرا الضغط والمناصرة من قبل النساء عضوات المجالس والهيئات المحلية في مجالات متعددة، تمت عبر دعم وإشراف الطاقم الميداني للجمعية.

اليوم الأول من التدريب حول الحكم الرشيد ودور النساء في الهيئات المحلية وقانون عمل الهيئات المحلية، لمجموعة من عضوات المجالس المحلية والبلديات (رام الله- 2023/10/1)

ومن ضمن أنشطة البرنامج، عملت الجمعية على الترويج للإيجابية للنساء الفلسطينيات من خلال دمج عدد من عضوات مجالس الظل في أنشطة توعوية نفذت مع عدد من المجموعات النسوية في مختلف المحافظات، حيث عرضت العضوات المشاركات تجربتهن، ليشكلن نموذجا يحتذى به من قبل النساء الأخريات. حيث نفذت العديد من ورش العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة عضوات مجالس الظل وحضور مئات النساء، مما ساهم في نمذجة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة العامة ودوائر صنع القرار. وقد ركزت هذه الأنشطة على عرض النجاحات التي حققتها النساء في دوائر صنع القرار لترسيخ مفهوم أن النساء قادرات على إحداث التغيير ومواجهة العقبات. كما تناولت اللقاءات التركيز على تشجيع النساء على خوض تجربة الانتخابات المحلية والتعامل بثقة مع التحديات. إحدى المشاركات في اللقاءات قالت:

"شاركت في العديد من اللقاءات، ولكن لم أسمع من قبل مفاهيم من قبيل: النسوية الإيجابية، ولدي الرغبة في نشر هذا المفهوم على أوسع نطاق ممكن في محيطي بالرغم من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي نعيشها كنساء وكمجتمع فلسطيني بشكل عام"

كما أن النساء المستهدفات تمكن من تعزيز دورهن الفاعل على مستوى المجتمع حيث وفرت اللقاءات الحيز الآمن للنساء للالتقاء ونقاش قضاياهن والتعبير عن أنفسهن بحرية، وكذلك نقاش المعيقات التي تواجههن والبحث عن حلول جماعية لمواجهة التحديات. وقد شكلت اللقاءات مع عضوات المجالس المحلية فرصة لتعزيز الإيجابية النسوية في فلسطين ونمذجة للدور المميز الذي يمكن للنساء لعبه

المبادرة الأولى، زيارة لتبادل التجارب بين عضوات المجالس المحلية، إلى دير العسل- الخليل بمشاركة عضوات هيئات محلية من مناطق وسط وشمال الضفة الغربية- كانون أول 2022

وضمن جهودها لتعزيز مشاركة النساء كناخبات ومرشحات في انتخابات الهيئات المحلية (كانون أول 2021 وآذار 2022) نفذت الجمعية مشروعا صغيرا بدعم من هيئة الانتخابات الفلسطينية، حمل عنوان: "النساء قادرات على إحداث التغيير". حيث ركز المشروع على تشجيع المجتمع المحلي على انتخاب النساء للهيئات المحلية. وضمن أنشطة المشروع، قامت الجمعية بإعداد وإنتاج وبث أغنية تشجع الجمهور على انتخاب النساء إلى جانب إنتاج وبث عددا من الفيديوهات القصيرة والتي صممت أيضا بهدف تشجيع الفئات الشابة تحديدا، على انتخاب النساء ودعم ترشيحهن للانتخابات المحلية.

5.2 برنامج التمكين الاقتصادي للنساء:

فيما يخص المشاركة النسوية في الحيز الاقتصادي في فلسطين، فإن هذه المشاركة تتم في سياق غاية في التعقيد وفي ظل وضع سياسي مضطرب وغير مستقر. فإلى جانب انتهاك حقهن في الحياة والحق في التنقل وسياسة هدم المنازل والتهجير التي يفرضها الاحتلال، وكذلك انتهاك حقهن في الصحة والتعليم، فإن النساء تواجه انتهاكا لحقوقهن الاقتصادية من قبل المجتمع المحلي، ولا تزال النساء عرضة لما يعرف بالعنف الاقتصادي والانتهاك الصارخ لحقوقهن الاقتصادية التي أقرتها منظومة القوانين الفلسطينية. كما تعاني النساء من تمييز واضح في سوق العمل الفلسطينية. وحسب البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن مساهمة النساء (15 عاما فما فوق) في سوق العمل الرسمية خلال العامين 2021، 2022، بلغت 17 و 19٪ على التوالي. أما البطالة في أوساط الشابات حديثات التخرج (19- 25 سنة) من حاملات الشهادات الجامعية (دبلوم متوسط فأعلى)، فقد وصلت إلى 70٪ مقارنة ب 30٪ في أوساط نظرائهن من الذكور.

من جهة أخرى، لا تزال النساء تحت هيمنة الذكور فيما يخص كافة قضايا الأحوال الشخصية كالطلاق والميراث وحضانة الأطفال والأملاك المشتركة المترتبة على مؤسسة الزوجية. ويعتبر تمتع النساء بحقهن في التملك العقاري وتملك الأصول الأخرى، كالأرض، من أهم مكومات عملية التمكين الاقتصادي للنساء. حيث أن التمتع بهكذا حق يساهم في زيادة مشاركة النساء وبشكل فعلي في عملية صنع القرار على مستوى العائلة والمجتمع ويوفر لهن العديد من الفرص للتعاطي مع الأزمات الاقتصادية المفروضة عليهن وعلى المجتمع ككل.

من هذا المنطلق، عملت الجمعية عبر البرنامج على إظهار النتائج الكارثية للتمييز ضد النساء في القطاع الاقتصادي وما يترتب على هذا التمييز من آثار سلبية على المجتمع ككل. وللحد من التمييز، ولحماية حقوق النساء الاقتصادية، عملت الجمعية على تمكين النساء والشابات والمؤسسات الشريكة والمؤسسات القاعدية في مجال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية للمرأة الفلسطينية، وبناء قدرات هذه

الفئات المستهدفة في مجال الدفاع عن حقوقها والوقوف في وجه السياسات والممارسات الرامية لإقصاء النساء من الحيز الاقتصادي، كمقدمة لإقصائهن من الحيز العام للمجتمع. كما عملت الجمعية على الحد من العنف الاقتصادي الذي تواجهه النساء في سوق العمل وتوفير الدعم المطلوب لمواجهة هذه الممارسات.

نفذت الجمعية وعلى مدار العام، مجموعة من أنشطة التوعية الرامية لتعزيز مشاركة النساء في الحيز الاقتصادي، كما عززت وعي الفئات المستهدفة بحقوقها الاجتماعية إلى جانب الحقوق الاقتصادية. كما تم تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء المستهدفات بناءً على احتياجاتهن مع التركيز على النساء ضحايا العنف الاقتصادي أو النساء المرشحات للتعرض لهكذا عنف في بيئة العمل. كما أن البرنامج ركز على فئة الشابات لرفع وعيهن بحقوقهن الاقتصادية وتحفيزهن للدفاع عن هذه الحقوق. وقد ساهمت أنشطة البرنامج في تعزيز مشاركة الفئات المستهدفة في سوق العمل وتعزيز معرفتها بحقوقها الاقتصادية والقانونية، وكذلك زيادة حساسية المجتمع لأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة وخاصة في سياق كالسياق الفلسطيني.

من جهة أخرى، عملت الجمعية من خلال البرنامج على تشجيع النساء على الانخراط في النقابات والأجسام التنظيمية المجتمعية الأخرى. كما عملت الجمعية كذلك على تحفيز النساء لتنفيذ مبادرات مجتمعية تساهم في حماية حقوقهن الاقتصادية وتعزز حضورهن في الحيز الاقتصادي وعلى كافة المستويات. في هذا السياق، شهد العام المنصرم تركيزا من قبل الجمعية على بناء قدرات المؤسسات القاعدية النسوية والتعاونيات للمساهمة في الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء. ومن خلال بناء القدرات، سعت الجمعية إلى دفع المؤسسات القاعدية والتعاونيات لتنفيذ المبادرات المجتمعية التي تساهم في حماية حقوق النساء وتعزز من مشاركتهن في القطاع الاقتصادي. وإيمانا منها بأهمية العمل الجماعي، قامت الجمعية بتشكيل لجان تنسيقية للمؤسسات القاعدية المستهدفة في مشروع مساواة النوع الاجتماعي في القطاع الاقتصادي- حقنا أولويتنا، حيث تم تشكيل هذه اللجان في كل من محافظة قلقيلية، طولكرم، نابلس، أريحا والأغوار السفلى. ويشار هنا

إلى أن المشروع ينفذ بالشراكة مع مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين والمؤسستين الإيطاليتين (كوسبي وايديوكيد). ومن المفترض أن تعمل اللجان التنسيقية على التخطيط وتنفيذ الحملات المحلية والوطنية للضغط من أجل حماية حقوق النساء في القطاع الاقتصادي. من جهة أخرى، فإن الجمعية بصفتها عضو مؤسس وفاعل في ائتلاف (من حقي) تساهم في أنشطة الضغط والمناصرة على المستوى الوطني من اجل حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء. ويشار إلى أن كافة أنشطة المشروع المذكور، قد بنيت على نتائج دراسة تحديد الاحتياج التي نفذتها الجمعية والشركاء في العام 2021 إضافة إلى نتائج أنشطة بناء القدرات التي نفذت خلال السنة الأولى من المشروع واستهدفت 30 مؤسسة قاعدية نسوية وتعاونية في مختلف محافظات الضفة الغربية التي ينفذ فيها المشروع. ومن ضمن أنشطة المشروع، نفذت الجمعية مجموعة من الأنشطة العامة بهدف زيادة حساسية المجتمع المحلي للحقوق الاقتصادية الخاصة بالنساء، حيث نفذت هذه الأنشطة والتي شملت حملات توعوية سنوية وجلسات حوارية، بالتنسيق مع اللجان التنسيقية المحلية. كما نفذت الجمعية كذلك حلقات دراسية حول أهداف التنمية المستدامة، وتحديدا الهدف الخامس، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما المواضيع التي تناولتها لقاءات التوعية التي استهدفت المجموعات النسوية، فقد تم تحديدها بناءً على النقاش مع المؤسسات القاعدية المستهدفة. كما أن حملة التوعية السنوية التي نفذت في مدينة طولكرم، كانت بالشراكة مع مجلس التشغيل الوطني في المحافظة وبالتنسيق مع المؤسسات الرسمية في المحافظة (وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العمل، وزارة الزراعة، وغرفة صناعة وتجارة محافظة طولكرم). كما تبنت الجمعية ومن خلال المشروع، المقاربة الحقوقية في التعامل مع قضايا النساء الاقتصادية. كما تبنت الجمعية كذلك الدفاع عن الحقوق الاقتصادية للنساء ذوات الإعاقة من اجل دمجهن في الحياة الاقتصادية وتوفير ظروف معيشية لائقة لهن. وقد ركزت أنشطة بناء القدرات وأنشطة التوعية على أهمية الدفاع عن حقوق النساء من ذوات الإعاقة ودمجهن في الحياة العامة للمجتمع، والتعامل مع حقوقهن الاقتصادية بوصفها من مكونات حقوق النساء الإنسانية.

وضمن أنشطة المشروع، قامت الجمعية وبالتعاون مع الشركاء، بإعداد تقرير ظل رداً على تقرير الردود الذي قدمته دولة فلسطين للجنة سيداو، بناء على تعليقات اللجنة على التقرير الأول المقدم من دولة فلسطين في العام 2018. وقد تناول التقرير المشار إليه، طلبا للجنة سيداو بمساءلة الدولة الطرف (فلسطين) عن التقدم المنجز حيال القضايا التي كانت اللجنة قد أثارتها في تعليقها على تقرير دولة فلسطين. وقد ركزت الجمعية في تعليقها على الخطوات والتدابير التي اتخذتها دولة فلسطين لحماية وتمكين النساء الريفيات.

كما أن التقرير المذكور قد ألقى الضوء على الإجراءات التي لا تزال دولة فلسطين بحاجة لاتخاذها من أجل ضمان حقوق النساء وخاصة الحقوق الاقتصادية بوصفها جزءاً من منظومة حقوق الإنسان. كما طالبت الجمعية لجنة سيداو بمساءلة دولة فلسطين عن الإجراءات المطبقة من أجل الحد من مظاهر عدم المساواة بين الرجال والنساء فيما يخص الحقوق الاقتصادية. وقد تناول التقرير تحديدا المواد 1- 16 من اتفاقية سيداو وخاصة البنود التي تتناول الحقوق الاقتصادية للنساء وتمكينهن للعب دور فاعل في المجتمع. كما ركزت الجمعية في تقريرها على ضرورة تطبيق المعايير الواردة في الاتفاقية من اجل تمكين النساء اقتصاديا. كذلك ركزت الجمعية على مطالبة السلطة الفلسطينية بضرورة تطبيق التوصيات المختلفة التي تضمنتها تقارير العديد من الهيئات الأممية بغية حماية الحقوق الاقتصادية للنساء والحد من الفقر والبطالة في أوساطهن وكذلك التمييز في القطاع الاقتصادي والعنف المبني على النوع الاجتماعي الممارس ضد النساء في أماكن العمل.

على صعيد ذي ارتباط، وضمن توجهاتها لزيادة وعي المجتمع لأهمية عمل النساء ومشاركتهن في القطاعات غير التقليدية، نفذت الجمعية عدة أنشطة مع طلاب وطالبات الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تناولت الحقوق الاقتصادية للنساء (المفهوم والممارسة). كما نفذت الجمعية عروض مسرحية مفاجئة في الشوارع (فلاش موب) للفت انتباه المجتمع للحقوق الاقتصادية

للنساء. كما قامت الجمعية بإنتاج وبث الأفلام القصيرة التي أضاءت على نماذج غير تقليدية من عمل المرأة في فلسطين. كما قامت الجمعية بنشر عدد من اللوحات الإعلانية حول الحقوق الاقتصادية للنساء إلى جانب إنتاج وبث عدد من الحلقات الإذاعية حول ذات الموضوع. وفي إطار جهودها لتغيير النظرة النمطية لعمل المرأة في السياق الفلسطيني، قامت الجمعية بإنتاج برامج تلفزيونية وتقارير مصورة حول "نساء في مهن غير تقليدية"، حيث ساهمت هذه الأنشطة في خلخلة الأفكار النمطية لعمل النساء وكذلك عمليات تنميط دور المرأة الاقتصادي وحصره في المجالات التقليدية (الأنشطة الخدمية وأنشطة الرعاية).

.

نماذج لنساء في مهن غير تقليدية (قيادة شاحنة والعمل في منجرة)

وضمن أنشطة البرنامج الإقليمي (النسوية من أجل الحقوق الاقتصادية)، عملت الجمعية جنبا إلى جنب مع شركائها من المؤسسات الإقليمية والمحلية على استهداف الشابات والنساء اللواتي يعانين من انتهاكات مركبة لحقوقهن الاقتصادية، ويواجهن العنف الاقتصادي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في سوق العمل. وقد ساهم البرنامج في تطوير قدرات النساء والفتيات وحمل راية التغيير في مجتمعهن عبر الضغط على صناع القرار لمساءلتهم/ نّ حول دورهم/ ن في حماية الحقوق الاقتصادية للنساء والحد من التمييز ضدهن في الحيز الاقتصادي. وقد ركز البرنامج في أنشطته على خلق بيئة مستجيبة للاحتياجات الاقتصادية للنساء وحماية حقوقهن في المجال الاقتصادي وفي سوق العمل. أما أنشطة بناء القدرات فتركز على تعزيز مهارات القيادة الشمولية في أوساط النساء والشابات المستهدفات إلى جانب تعزيز قدراتهن في مجال الضغط والمناصرة لخلخلة القوى والبنى التقليدية التي تميز ضد النساء في القطاع الاقتصادي

أما الغاية من تنفيذ البرنامج المذكور، فتتمثل في خلق بيئة مستجيبة للاحتياجات الاقتصادية للنساء والفتيات وتسهل عملية تحقيق مساواة النوع الاجتماعي في القطاع الاقتصادي. وفي سبيل تحقيق ذلك، تضمن البرنامج (في سنته الثانية) العمل على تحقيق النتائج التالية:

1. توفير مساحة آمنة للنساء والجمعيات المستهدفة لحشد الطاقات والجهود من أجل الضغط على صناع وصانعات القرار لتوفير بيئة مستجيبة للحقوق الاقتصادية للنساء الفلسطينيات. 2. تعزيز المهارات القيادية الإبداعية والشمولية للنساء والفتيات والمؤسسات المستهدفة. 3. بناء قدرات النساء والجمعيات المستهدفة في مجال مهارات الضغط والمناصرة وقيادة الحملات. 4. تطوير أنشطة الضغط والمناصرة الدولية على عدة مستويات

حفل توقيع اتفاقيات الشراكة مع 11 مؤسسة فلسطينية مستهدفة ضمن برنامج النسوية من أجل الحقوق الاقتصادية للمرأة- أريحا- تموز 2022

وعلى مدار العام 2022، عملت الجمعية على بناء قدرات المؤسسات المحلية (التي تلقت منح من الجمعية ضمن البرنامج) في مجال التشبيك والتنسيق وفي مجال تخطيط وتنفيذ حملات الضغط والمناصرة. وجاء تصميم البرامج التدريبية بعد تقييم داخلي لقدرات المؤسسات المستهدفة بغرض تحديد المجالات التي تتطلب تدخلا من الجمعية بما يساهم في تحقيق أهداف البرنامج وضمان تعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء. وقد ساهم التقييم في تحديد عناصر القوة المتاحة للمؤسسات

المستهدفة في مجال الضغط والمناصرة لحماية الحقوق الاقتصادية للنساء وكذلك تعزيز البنى المؤسسية لهذه الجمعيات وخاصة في مجال الإدارة المالية وإدماج النوع الاجتماعي في عملها.

نموذج لنشاط منفذ من قبل إحدى المؤسسات الشريكة في البرنامج (أدوار للتغيير المجتمعي- الخليل- تشرين ثاني 2022)

وضمن أنشطة البرنامج الاقتصادي، نفذت الجمعية مشروعا إقليميا آخر مع مجموعة من الشركاء المحليين (معهد أبحاث الأراضي، معهد الأبحاث التطبيقية- أريج- مركز التطوير الاقتصادي والاجتماعي، اتحاد الجمعيات التعاوني الفلسطينية، واتحاد لجان العمل الزراعي) بهدف تعزيز قضايا مساواة النوع الاجتماعي ضمن إطار عمل هذه المؤسسات وضمن جهود تمكين النساء اقتصاديا عبر تبني عدد من الاستراتيجيات والأدوات التي تؤدي لتحقيق هكذا هدف. وضمن أنشطتها، استهدفت الجمعية المؤسسات الشريكة بمجموعة من أنشطة بناء القدرات في مجال الضغط والمناصرة، تبني منهجية العمل القائمة على النتائج، تعزيز منظومة حقوق الإنسان ضمن استراتيجيات عمل المؤسسات الشريكة، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات المحلية المستهدفة. كما أن أحد الشركاء في المشروع (معهد الأبحاث التطبيقية)، قد نفذ تدريبا لمجموعة من المؤسسات القاعدية في مجال الضغط والمناصرة.

نفذت الجمعية ضمن أنشطة المشروع، تدريبا في مجال الضغط والمناصرة استهدف 14 مشاركا ومشاركة (12 مشاركة- 2 مشاركين). وخلال التدريب، تم تعريف المشاركين والمشاركات بمفاهيم الضغط والمناصرة وأهمية المبادرات المجتمعية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين كما تم تنفيذ تدريب ثانٍ حول التغير المناخي وتأثيره على النساء بشكل عام والنساء الريفيات بشكل خاص، إلى جانب دور النساء في الحد من التغيرات المناخية. كما تناول التدريب التعريج على التحديات المحلية التي تواجهها النساء نتيجة للتغير المناخي وكذلك الممارسات المضرة بالمناخ، إلى جانب تعريف المشاركين والمشاركات بالاتفاقيات الدولية التي طورت لحماية المناخ والحد من الآثار المترتبة على التغير المناخي. وقد شارك في التدريب ما مجموعه 28 مشاركة ومشاركاً من المؤسسات القاعدية والمؤسسات الشريكة في تنفيذ المشروع.

وضمن أنشطة المشروع، نفذت الجمعية حملة التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات، إضافة إلى تنفيذ أنشطة ضمن الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة، وتنفيذ مجموعة من الأنشطة على شرف يوم المرأة العالمي، حيث ركزت الجمعية ضمن هذه الأنشطة والحملات على حماية حقوق النساء بشكل عام، وحقوق النساء الريفيات بشكل خاص. كما تتناول الجمعية حقوق النساء الريفيات في الوصول إلى، والسيطرة على الموارد ومن ضمنها الأراضي ومدخلات الإنتاج الأخرى. كما تعمل الجمعية على الحد من العنف الاقتصادي الموجه ضد النساء الريفيات وغيره من الانتهاكات التي تواجهها هذه المجموعة. كما أن الجمعية، وفي ذات السياق، تعمل على إلقاء الضوء على الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بحق النساء الريفيات الفلسطينيات وعلى رأسها عمليات مصادرة الأراضي الزراعية ومصادر المياه وتقييد حرية وصول النساء إلى أراضيهن.

وضمن البرنامج، عملت الجمعية على تفعيل دور الإعلام، وخاصة الإعلام الاجتماعي في تعزيز الوعي المجتمعي بالحقوق الاقتصادية للنساء. وعلى مدار العام، استطاعت الجمعية الوصول إلى عدد كبير من المشاهدات لمنشوراتها عبر الإعلام الاجتماعي (876341 مشاهدة). وإضافة إلى منصات الإعلام الاجتماعي الخاصة بالجمعية، نشطت الجمعية في مجال نشر الأخبار عبر المنصات الخاصة بالمؤسسات

الشريكة وكذلك عبر المحطات الإعلامية المختلفة التي ترتبط معها الجمعية بشراكة ومن بينها قناة رؤيا، وكالة وطن للأنباء، تلفزيون فلسطين، وكذلك تلفزيون مدى التفاعلي. كما تتمتع الجمعية بعلاقات جيدة مع العديد من المحطات الإذاعية المحلية والتي تعكس أخبار أنشطة الجمعية ويتم استضافة طاقم الجمعية في العديد من اللقاءات التي تتناول الحديث عن قضايا المرأة وحقوقها بهدف إثارة النقاش المجتمعي حول هذه القضايا. وعلى مدار العام، قامت الجمعية بإنتاج وبث العديد من الحلقات الإذاعية والأفلام القصيرة والرسائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي بهدف زيادة حساسية المجتمع المحلي لقضايا النساء وحقوقهن. وفي العادة، فإن نشاط الجمعية عبر مختلف مكونات الإعلام يحمل هدفين مترابطين، الأول يتمثل في نشر المعرفة حول قضايا النساء وزيادة وعي النساء بحقوقهن، بينما الثاني، فيتمثل التعامل معه بوصفه أحد أكثر أدوات الضغط والمناصرة تأثيراً في السياق الفلسطيني.

على صعيد ذي صلة، تم تنظيم ثلاثة لقاءات مع صناع القرار والبلديات حول الحقوق الاقتصادية للنساء الريفيات ودور هذه الجهات في دعم الجمعيات التعاونية النسوية. وكانت هذه اللقاءات قد نفذت في كل من نابلس وطولكرم ورام الله بمشاركة ما مجموعه 78 امرأة وخمسة رجال.

من جانب آخر، تم إنتاج ونقاش وتوزيع ورقة سياسات حول تطبيق الاتفاقيات الدولية في السياق الفلسطيني حول الحقوق الاقتصادية للنساء وتعزيز مفهوم العمل التعاوني وحماية حقوق النساء العاملات في التعاونيات النسوية المختلفة. إلى جانب ذلك، تم إنتاج ورقة حقائق حول الحقوق الاقتصادية للنساء الريفيات. وضمن الجهود الرامية لتطوير أداء طاقم الجمعية وطواقم المؤسسات الشريكة، تم تنفيذ يومين تدريبيين حول إعداد التقارير ضمن منهجية التركيز على النتائج، آليات التوثيق للأنشطة، واعتماد المعطيات كقاعدة لأنشطة الضغط والمناصرة حيث شارك في التدريب سبع موظفات وموظفين اثنين. وكانت أخبار التدريب من ضمن الأنشطة التي عكسها الإعلام عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث حصلت هذه الأخبار على مشاركات وصلت إلى 2679 مشاهدة.

ومع نهاية العام، نظمت الجمعية مؤتمرا بعنوان: "حقوق المرأة الريفية في التنمية الشمولية ومساواة النوع الاجتماعي". وقد حضر المؤتمر 113 مشاركا ومشاركة من النساء وصناع/ صانعات القرار وممثلي/ ممثلات المؤسسات المختلفة ومن بين المشاركين والمشاركات ممثلين/ ممثلات عن وزارة العمل، هيئة العمل التعاوني، وزارة الاقتصاد الوطني، وممثل عن منظمة العمل الدولية. وقد تفاعل المشاركون والمشاركات مع الدراسات والتقارير التي عرضتها الجمعية في المؤتمر والتي ركزت على الحقوق الاقتصادية للنساء وخاصة النساء الريفيات والوسائل الكفيلة بحماية حقوق هذه الفئة. وقد شكل المؤتمر فرصة للقاء بين النساء اللواتي عملت معهن الجمعية وصناع/ صانعات القرار من أجل نقاش القضايا التي تخص الحقوق الاقتصادية للنساء الريفيات وتحديد قنوات التواصل ما بين النساء وصناع/ صانعات القرار لتمكين المرأة الفلسطينية من حمل مطالبها مباشرة لأصحاب وصاحبات الواجب .

وضمن أنشطة البرنامج، عملت الجمعية على تقديم خدمات الدعم النفسي للنساء المستهدفات وخاصة من ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الاقتصادي، أو النساء ممن يمكن تعرضهن لهذه الممارسات. وقد تم توفير خدمة الدعم النفسي للنساء عبر الخط الهاتفي المجاني للارشاد، إلى جانب تقديم خدمات الإرشاد النفسي وجها لوجه (فردي وجماعي) للنساء، وخدمات إدارة الحالة، عبر فريق متمكن من المرشدات النفسيات يعملن على البرنامج في كل من رام الله، طولكرم ونابلس). وفي سياق البرنامج، عملت الجمعية على إنتاج ونقاش وتوزيع تقرير خاص عن تدخلات الدعم النفسي المقدم للنساء، حيث تم عرض التقرير في المؤتمر المشار إليه آنفا، متناولاً نماذج من النساء المنتفعات من خدمات الإرشاد ووصف للمشاكل التي يعانين منها وطبيعة التدخلات التي نفذتها الجمعية معهن وأثر هذه التدخلات في مساعدة النساء على تجاوز التحديات والصعوبات المفروضة عليهن. كما تناول التقرير، والذي أعد من قبل خبيرتين خارجيتين، مجموعة من التوصيات التي ستساهم في تطوير خدمات الجمعية مستقبلا.

تدريب المؤسسات الشريكة على أنشطة الضغط والمناصرة المبنية على الشواهد الميدانية

5.3 برنامج الإرشاد النفسي ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي:

تم تنفيذ البرنامج في العام 2022 عبر ستة مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقوم الجمعية عبر البرنامج بتزويد النساء بمنظومة متكاملة من الخدمات التي تشمل: إدارة الحالة، الإرشاد الفردي/ الجماعي، خدمات الاستشارة والدعم القانوني (تشمل التمثيل القانوني للنساء في المحاكم). وتركز خدمات الدعم القانوني والتمثيل أمام المحاكم على النساء ضحايا العنف الاجتماعي ممن تحول الظروف بينهن وبين الوصول إلى مصادر العدالة (عدم القدرة على تغطية رسوم المحاكم أو توكيل محام/ محامية). وضمن البرنامج، تعمل الجمعية على تطوير قدرات المؤسسات القاعدية المستهدفة لتعزيز دورها في تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية للنساء والمساهمة في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي والمساهمة في تحسين جودة الحياة النفسية للنساء في مناطق عمل هذه الجمعيات. كما عملت الجمعية على تطوير قدرات المؤسسات القاعدية بهدف تعزيز دورها في أنشطة الضغط والمناصرة الرامية لتعزيز مشاركة النساء في الحيز العام وحماية حقوق النساء بشكل عام. في هذا السياق، تم تعزيز دور المؤسسات القاعدية لاستقطاب النساء للمشاركة في أنشطة التوعية

الرامية لتعزيز معرفة النساء بحقوقهن بشكل عام، وخاصة الحق في المشاركة في الحياة العامة للمجتمع، وكذلك دمج النساء في مختلف أنشطة الضغط والمناصرة الرامية لحماية حقوق النساء.

وضمن البرنامج، تعمل الجمعية على توثيق حالات النساء المتعرضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك بهدف زيادة الحوار المجتمعي حول ضرورة تضافر الجهود للحد من ممارسات العنف ضد النساء وحماية حقهن في حياة كريمة. من جهة أخرى، تعمل الجمعية على فتح المجال أمام النساء الناجيات من العنف للتعبير عن أنفسهن من خلال تعزيز الإيجابية في أوساطهن وتوفير الفرصة لهن للتعبير عن تجاربهن ونقل خبراتهن لغيرهن من النساء ممن يمكن أن يتعرضن لظروف شبيهة.

كما تتضمن أنشطة البرنامج لقاءات لرفع وعي الفئات المستهدفة بالقضايا النفسية والاجتماعية وتطوير قدراتها في مجال الدفاع عن حقوقها النفسية والاجتماعية، حيث تستهدف هذه الأنشطة النساء والفتيات بشكل خاص، إلى جانب استهداف مجموعات من الشباب الذكور. كما أن الفئات المستهدفة ساهمت في تخطيط وتنفيذ لقاءات حوارية مع صناع/ صانعات القرار بغرض زيادة حساسيتهم/ حساسيتهن لأهمية تعزيز خدمات الصحة النفسية المقدمة للنساء والفتيات. كما هدفت هذه اللقاءات إلى المساهمة في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يستهدف النساء والفتيات. وفي هذا السياق، لعبت الجمعية دوراً محوريا في مراجعة القوانين والسياسات والإجراءات التي تساهم في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث جاءت هذه المراجعات ضمن أنشطة الضغط والمناصرة المنفذة من قبل الجمعية تحت مظلة برنامج الإرشاد النفسي ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتركز الجمعية في مراجعتها على الإجراءات والسياسات التي تتناول موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي وتعزيز منظومة خدمات الصحة النفسية والاجتماعية المقدمة للنساء. في هذا المضمار، تقوم الجمعية بإصدار البيانات وأوراق الموقف بشكل دائم لزيادة الحراك المجتمعي والحوار حول العنف المبني على النوع الاجتماعي للمساهمة في خلخلة البنى التي تمارس العنف وتلك التي تميز ضد النساء وتسعى لإقصائهن من الحيز العام للمجتمع.

كما أن اللقاءات الحوارية ساهمت في زيادة حساسية صناع وصانعات القرار لأهمية تطبيق سياسات وإجراءات كفيلة بحماية النساء وتعزيز حقوقهن في الصحة النفسية والاجتماعية.

صورة للقاء توعية وتعزيز قدرات الشباب في مجال القضايا النفسية والاجتماعية- مدينة نابلس- تشرين أول 2022

وضمن أنشطة البرنامج، لعبت الجمعية دورا بارزا ضمن أنشطة الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة (حملة 16 يوم) حيث تم تنفيذ سلسلة من الأنشطة ضمن الحملة ساهمت في لفت النظر لجرائم العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات. وقد ركزت أنشطة الضغط والمناصرة على أهمية إصدار قانون حماية الأسرة من العنف وتعزيز نظام التحويل الوطني للمساهمة في توفير خدمات متكاملة للنساء ضحايا العنف.

عملت الجمعية على توفير خدمات عبر قطاعية للنساء ضحايا العنف بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وكذلك خدمات خاصة بالنساء الناجيات من العنف لمساعدتهن على العودة لإيقاع طبيعي في حياتهن. كما تركز الجمعية في خدماتها عبر البرنامج، على النساء من ذوات الإعاقة كونهن يشكلن واحدة من أكثر الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني. وخلال العام الآفل، عملت الجمعية مع مجموعة من النساء من مدمنات العقاقير المهدئة ومجموعة من الفتيات في خلاف مع القانون، إضافة إلى العمل مع النساء من ضحايا العنف والنساء ممن يمكن أن يكنّ عرضة للعنف المبني على

النوع الاجتماعي. كما وفرت الجمعية للمؤسسات القاعدية خدمات تطوير بنيتها التحتية لتصبح ملائمة لتقديم خدمات الإرشاد والدعم النفسي للنساء.

جلسة مساءلة لصناع/ صانعات القرار- غزة- تشرين أول 2022

وضمن البرنامج، قامت المرشدات بتشكيل مجموعات داعمة بهدف تقديم خدمات الإرشاد الجماعي للنساء حيث تتشكل المجموعات من نساء يعانين من ظروف ومشاكل متشابهة، بحيث توفر أنشطة المجموعات، الحيز الكافي لهذه النساء للتحول من كونهن ضحايا، أو نساء تعاني من ضغوطات، إلى نساء قادرات وإيجابيات ويقدمن المساعدة لنساء أخريات يعانين ظروفا شبيهة بظروفهن. على صعيد ذي ارتباط وضمن الجهود الرامية لرفع الوعي حول القضايا النفسية الاجتماعية، قامت الجمعية بتنظيم عدد من ورش العمل التوعوية التي تستهدف النساء والشباب والرجال بمشاركة المئات من المنتفعين والمنتفعات، حيث ستساهم هذه اللقاءات في تحسين الظروف المعيشية والصحة النفسية للفئات المستهدفة. أما المواضيع التي تم تناولها في اللقاءات التوعوية المشار إليها، فقد تنوعت تبعا لاحتياجات المجموعة وشملت إدارة الضغوطات، العنف المبني على النوع الاجتماعي، مهارات الاتصال والتواصل، إدارة الوقت، والاهتمام بالذات. وعلى مدار العام، فإن العديد من المنتفعات من البرنامج (من بيت لحم تحديدا)، قد تشجعن لرفع قضايا للمحاكم الفلسطينية ضد انتهاك حقوقهن وتعرضهن للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وجاء تقديم القضايا في بيت لحم، كنتيجة لوجود

محامية تعمل بدوام كلي في فرع الجمعية هناك وتتولى مهمة تقديم خدمات الإرشاد والاستشارة القانونية وتمثيل النساء في المحاكم.

وكجزء من الأنشطة التي تنفذ على هامش كافة البرامج، تقود الجمعية بتقديم خدمات الاستشارة والدعم القانوني للنساء وخاصة النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وضحايا انتهاكات حقوقهن. كذلك عملت الجمعية على تنظيم لقاءات المساءلة مع صناع/ صانعات القرار لزيادة الجهود الرسمية الرامية لزيادة حساسية صناع/ صانعات القرار حول دورهم/ نّ في تعزيز وحماية حقوق النساء. وعلى مدار العام قدمت الجمعية الدعم القانوني للنساء المستهدفات في قضايا تتعلق بالأحوال الشخصية ومن بينها قضايا الطلاق والنفقة وحضانة الأطفال وغيرها من الحقوق المترتبة على الطلاق كالنفقة وما شابه. كما تم رفع قضايا للمحاكم حول حالات النساء المتعرضات للعنف والنساء اللواتي تتعرض حقوقهن للانتهاك كما أن لقاءات التوعية التي استهدفت النساء، تناولت مواضيع حقوقية متعلقة بقانون الأحوال الشخصية.

وضمن أنشطة برنامج سواسية الذي تنفذه الجمعية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي ينفذ بالشراكة مع شبكة النساء العربيات (معا) في النقب، تم العمل مع جهات صنع القرار والمؤسسات المختلفة ومزودي مزودات الخدمة (خدمات نفسية وقانونية)، بهدف بحث منظومة الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، كما تم عقد لقاء مع الجهات المشار إليها لنقاش نتائج دراسة أعدتها الشبكة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد تناولت الدراسة قضية النساء من حملة بطاقة الهوية الفلسطينية ومتزوجات من فلسطينيين من النقب من حملة بطاقة الهوية الإسرائيلية، حيث حملت الدراسة عنوان: "النساء حملة بطاقات الهوية الفلسطينية المتزوجات في النقب: بين مطرقة القانون وسنديان المجتمع". ومن بين التوصيات التي خرجت بها الدراسة، ضرورة رفع وعي الفتيات الفلسطينيات من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية، بتبعات الزواج من فلسطينيين من النقب من حملة بطاقة الهوية الإسرائيلية والترتيبات القانونية لمثل هذا الزواج. إلى جانب ذلك، ضرورة التنسيق مع دوائر الإرشاد في المحاكم الشرعية لرفع وعي النساء بما يترتب

عليهن نتيجة الزواج من فلسطينيين من النقب، والقانون الإسرائيلي الذي يمنع تعدد الزوجات. كما أوصى المشاركون والمشاركات في النقاش، بضرورة العمل للضغط من أجل تغيير القوانين والإجراءات المطبقة لضمان حماية الحقوق القانونية للنساء الفلسطينيات من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية واللواتي يتزوجن في منطقة النقب.

جلسة نقاش دراسة أعدتها شبكة معا حول حقوق النساء الفلسطينيات من حملة هوية الضفة الغربية والمتزوجات من فلسطينيين من النقب من حملة بطاقة الهوية الإسرائيلية

وضمن أنشطة مشروع "تعزيز وحماية حقوق النساء (المتخلفات عن الركب) والنساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين، قامت المرشدات العاملات على المشروع والذي ينفذ في أريحا والأغوار، بيت لحم، محافظات شمال قطاع غزة وفي مدينة غزة، بعقد سلسلة من لقاءات التوعية التي استهدفت المجموعات النسوية بهدف رفع وعيها بالقضايا المتعلقة بالصحة النفسية وآليات مناهضة العنف ضد المرأة، وقد استهدفت هذه اللقاءات المجموعات النسوية المختلفة والتي تضم الشابات والنساء كبيرات السن وكذلك النساء والفتيات من المتعرضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي قطاع غزة، استهدف البرنامج مجموعة من النساء والفتيات مدمنات العقاقير

المهدئة. وفي منطقة أريحا والأغوار، قامت المحامية العاملة على البرنامج بتنفيذ سلسلة من لقاءات التوعية التي استهدفت النساء وتناولت القضايا القانونية المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة في الميراث وغيرها من الحقوق التي تتعرض للانتهاك. كما تم تنظيم مجموعات دعم الأقران والتي تضم نساء كبيرات السن من ذوات الإعاقة ونساء أخريات بهدف تعزيز الإيجابية في أوساط النساء ونقل الضحايا من مرحلة متلقيات للخدمة إلى مرحلة داعمات لغيرهن من النساء ممن يعانين من ذات الصعوبات. وقد تم تنظيم عدد من لقاءات دعم الأقران داخل كل مجموعة حيث تشكل هذه اللقاءات واحدة من أهم قنوات تبادل الخبرة بين النساء وتعزيز الإيجابية في أوساطهن وخاصة النساء من ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والناجيات من العنف. وتوفر هذه المجموعات الحيز الآمن للنساء لتبادل الخبرة ونقل التجارب لبعضهن البعض وكذلك بناء شبكة علاقات توفر الأمن والدعم للنساء ممن يواجهن صعوبات وضغوطات في حياتهن.

خلال شهر تشرين ثان، نظمت الجمعية حلقتان دراسيتين حول العنف ضد المرأة، واحدة في قطاع غزة والأخرى في مدينة بيت لحم. وقد شارك في هذه الحلقات عدد كبير من ممثلي وممثلات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وصناع وصانعات القرار وراسمي وراسمات السياسات بهدف الخروج بتوصيات ملائمة واستراتيجيات تساهم في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي. كما شارك في الحلقات الدراسية المذكورة عدد من مزودي ومزودات الخدمة وخاصة العاملين والعاملات في مجال دعم النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والناجيات من العنف، حيث شكلت الحلقات الدراسية حيزاً واسعا للحوار بين كافة الأطراف العاملة في مجال تمكين ودعم النساء الفلسطينيات.

وفي الفترة ما بين أيلول وتشرين ثان، قامت الجمعية بنشر اثنتي عشر رسالة عبر منصات التواصل الاجتماعي حول حقوق النساء المتخلفات عن الركب (النساء كبيرات السن من ذوات الإعاقة، النساء والفتيات الناجيات من العنف، النساء والفتيات في خلاف مع القانون، والفتيات والنساء مدمنات العقاقير المهدئة في قطاع غزة). أما الهدف من وراء هذه الرسائل، فيتمثل في خلق حالة من الحوار

المجتمعي حول حقوق هذه الفئات من النساء كونهن الأكثر تعرضا للصعوبات والضغوطات في ظل شح الخدمات المقدمة لهن.

لقاء توعوي حول مساعدة النساء المتخلفات عن الركب ومجموعة من النساء الناجيات من العنف والنساء المعرضات للعنف (تشرين أول- 2022)

كما تم تنظيم لقاء افتراضي لمناقشة النتائج الأولية لورقة تحليلية حول الاستراتيجيات والتدخلات المطلوبة لمعالجة ممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات، وكذلك معالجة الفجوات في القوانين والحد من التمييز بين الذكور والإناث وكذلك التمييز والاضطهاد الذي تتعرض له النساء من مدمنات العقاقير المهدئة في قطاع غزة. وقد شارك في هذه اللقاء ما مجموعه 31 مشارك ومشاركة من النساء ومن صناع القرار وخاصة ممثلي وممثلات وزارة العدل، وزارة الصحة، مزودي ومزودات خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي من مؤسسات قطاع غزة، إلى جانب عدد من النشطاء والناشطات في مجال دعم النساء والفتيات نفسيا واجتماعيا، وعدد من الباحثين والباحثات والاكاديميين والأكاديميات.

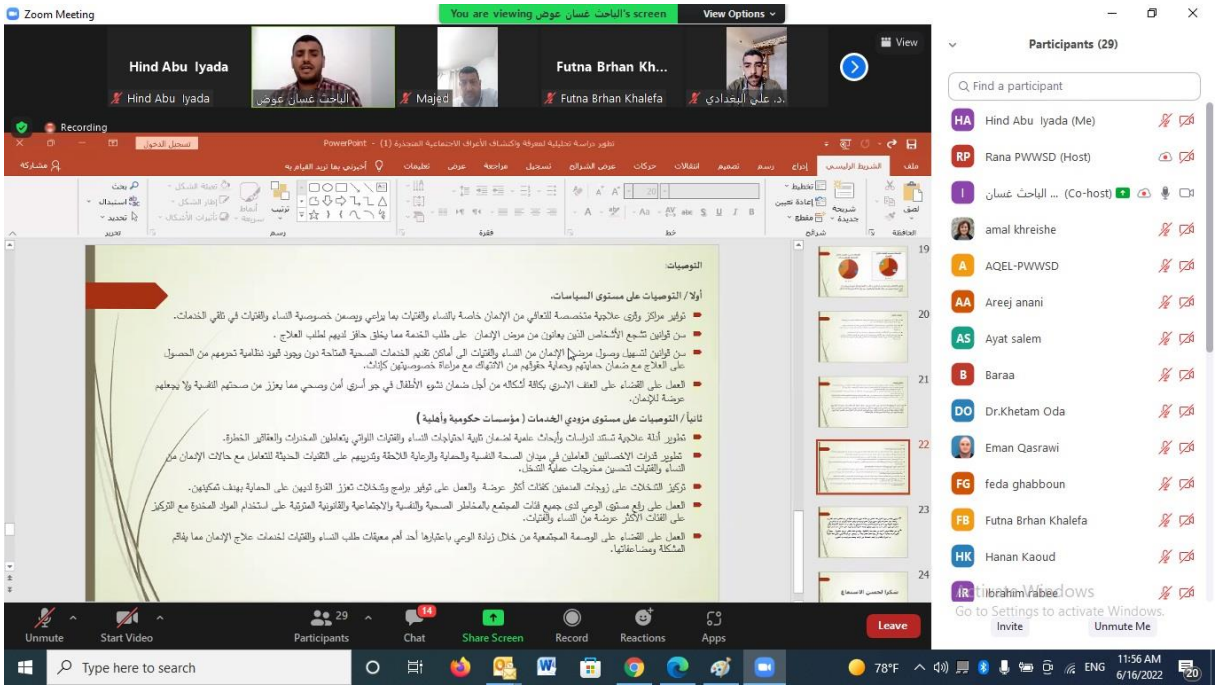

لقاء افتراضي: "الممارسات المجتمعية التي تعزز العنف المبني على النوع الاجتماعي ووسائل الحد منها والتميز على أساس النوع الاجتماعي وخاصة ضد النساء والفتيات من مدمنات العقاقير المهدئة في قطاع غزة".

وضمن أنشطة مشروع "حياة" وهو مشروع مشترك بين عدد من مؤسسات الأمم المتحدة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، وهيئة الأمم المتحدة للسكان)، عملت الجمعية على توسيع مروحة الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والنساء الناجيات من هذا العنف، حيث ركزت منظومة الخدمات المقدمة ضمن إطار المشروع على تقديم لقاءات رفع الوعي وتعزيز المعرفة وتقديم خدمات الإرشاد النفسي والقانوني وكذلك أنشطة الضغط والمناصرة. وقد قام طاقم المرشدات العاملات على المشروع بتنفيذ لقاءات التوعية للنساء في الميدان بالتنسيق مع المؤسسات القاعدية، حيث تناولت لقاءات التوعية مواضيع من قبيل مفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي والآثار النفسية والجسدية الناجمة عن العنف وغيرها من المواضيع ذات الصلة. كما تم وعبر لقاءات التوعية، تعريف الفئات المستهدفة بمصادر الدعم (ومن بينها الشرطة) ومزودي ومزودات الخدمة في محيط النساء وتشجيعهن على اللجوء لهذه المصادر للحد من آثار العنف وحماية أنفسهن. كما تم تشجيع النساء على اللجوء لمصادر الدعم الاجتماعي المتاحة في محيطهن، بهدف تمكين النساء داخليا والحد من العنف الممارس ضدهن. كذلك تم تنفيذ لقاءات

عامة استهدفت المجتمع المحلي حول القضايا النفسية والاجتماعية وقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وحقوق النساء ضحايا هذه الممارسات والنساء الناجيات منها. وضمن المشروع وكامتداد لأنشطة البرنامج، تم تقديم خدمة الإرشاد والاستشارة النفسية للمئات من النساء والفتيات من طالبات الخدمة، حيث تم تقديم هذه الخدمات عبر اللقاءات وجها لوجه وعبر الخط المجاني للارشاد والذي تفعله الجمعية بهدف مساعدات النساء والفتيات ممن لا تتاح لهن الفرصة للوصول إلى مقرات الجمعية أو المشاركة في اللقاءات الميدانية، أو النساء ممن يطلبن الخدمة ولا يرغبن في كشف هويتهن. كما تمكنت الجمعية عبر المشروع من توفير الحيز الآمن للنساء الناجيات من العنف من أجل الحديث عن تجاربهن ونقل خبراتهن لغيرهن من النساء ممن يمكن أن يتعرضن لذات الظروف. وبهذا، تمكنت الجمعية من تعزيز نهج الإيجابية في أوساط النساء الناجيات من العنف وعرض تجاربهن كنماذج ناجحة في هذا السياق. وخلال تنفيذ الأنشطة التي شاركت فيها النساء الناجيات من العنف، عملت الجمعية على ضمان خصوصية هذه النساء والمحافظة على سرية المعلومات، لضمان عدم تعرضهن للأذى مستقبلا. وقد شاركت في اللقاءات المنفذة مع الناجيات من العنف، مجموعات نسوية من رام الله ونابلس وجنين، ضمت ما يقرب من 200 مشاركة. وقد شكلت هذه اللقاءات مساحة آمنة للنساء للحديث عن تجاربهن الفردية وتبادل الخبرة بين بعضهن البعض

لقاء موسع بمشاركة العديد من مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية حول نظام التحويل الوطني

وضمن الأنشطة الميدانية، عملت المرشدات على تقديم لقاءات التوعية للنساء في الميدان حول القضايا النفسية والاجتماعية. في هذا السياق، تم تنفيذ 24 لقاءً توعويا تركزت في معظمها على تعزيز قدرات الفئات المستهدفة في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي ومواجهة الضغوطات.

لقاء توعوي حول القضايا النفسية لمجموعة نسوية (تشرين أول 2022)

وقد استهدفت لقاءات التوعية ما مجموعه 341 امرأة وشابة من المنتفعات الجديدات من أنشطة الجمعية. ومنذ بداية تنفيذ المشروع، تم تنفيذ ما مجموعه 494 لقاءً توعوياً شاركت فيها 6659 امرأة وشابة من المستهدفات السابقات والجديدات ضمن أنشطة البرنامج. وضمن المشروع، تم تقديم خدمة الاستشارة النفسية لما مجموعه 96 منتفعة إضافة إلى 52 منتفعة تلقين خدمات الإرشاد الفردي. وبشكل تراكمي، ومنذ بداية تنفيذ المشروع، وصل عدد المنتفعات من خدمات الاستشارة النفسية إلى 2291 منتفعة (بعضهن تلقى أكثر من استشارة)، بينما تلقت 1062 امرأة خدمات الإرشاد الفردي ضمن جلسات مغلقة نفذتها المرشدات. ويمكن الإشارة هنا إلى أن عدد المنتفعات الجدد وصل إلى 439 امرأة وشابة بينما البقية هن منتفعات تتم متابعتهن منذ السنة السابقة.

جدارية في مدينة جنين حول العنف ضد المرأة

من جهة أخرى، وضمن سعيها لتوفير الحيز الآمن للنساء الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، للتعبير عن أنفسهن ومشاعرهن، تم تنظيم لقاءين مع مجموعة من هؤلاء النساء، الأول في جنين والثاني في رام الله، حيث هدفت هذه اللقاءات إلى زيادة قدرة المشاركات على مقاومة الضغوطات وكذلك للمساهمة في تحسين حياتهن النفسية. وفي ذات السياق، واصل منتدى النساء الناجيات من العنف أنشطته على مدار العام 2022 حيث تم تنفيذ عدد من اللقاءات شارك فيها ما مجموعه 20 منتفعة إضافة إلى بعض الناجيات من العنف. وقد صممت أنشطة المنتدى بغرض تحقيق الأهداف التالية: 1. عرض الخدمات المقدمة ضمن نظام التحويل الوطني والخدمات الأخرى التي يوفرها/ توفرها مزودي ومزودات الخدمة. 2. تلخيص مخرجات مشروع "حياة"، 3. عرض التجارب النسوية واستخلاص العبر للتدخلات المستقبلية. 4. زيادة التنسيق والتشبيك بين النساء الناجيات من العنف (الإيجابيات) والفاعلين والفاعلات المجتمعيين، المجتمعيات في المناطق التي ينفذ فيها البرنامج.

خلال العام 2022، نفذت الجمعية في قطاع غزة مشروعا بهدف زيادة قدرات المجموعات التي تتعرض حقوقها الإنسانية للانتهاك، على مواجهة الصعوبات والضغوط التي تواجهها. وقد تم تنفيذ

أنشطة المشروع بما يضمن تعزيز القدرات المادية والنفسية للفئات المستهدفة للمساهمة في تحسين ظروفها المعيشية. في هذا السياق، قام فريق المرشدات العاملات على المشروع، بتقديم جلسات الإرشاد الفردي والعائلي للنساء، مع التركيز على المنتفعات ممن يعانين من إعاقة ناتجة عن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة. وإلى جانب خدمات الإرشاد، قامت الجمعية بتنظيم لقاءات التوعية المجتمعية حول حقوق النساء المتعرضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي والنساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وضمن الخدمات المقدمة للرد على الاحتياجات المختلفة للفئات المستهدفة، قامت الجمعية بتقديم خدمات علاج النطق لعدد من الأطفال والطفلات ممن يعانون ويعانين من صعوبات في الكلام نتيجة الضغط النفسي الذي رافق الحروب التي شنت على القطاع واستهدفت المدنيين والمدنيات.

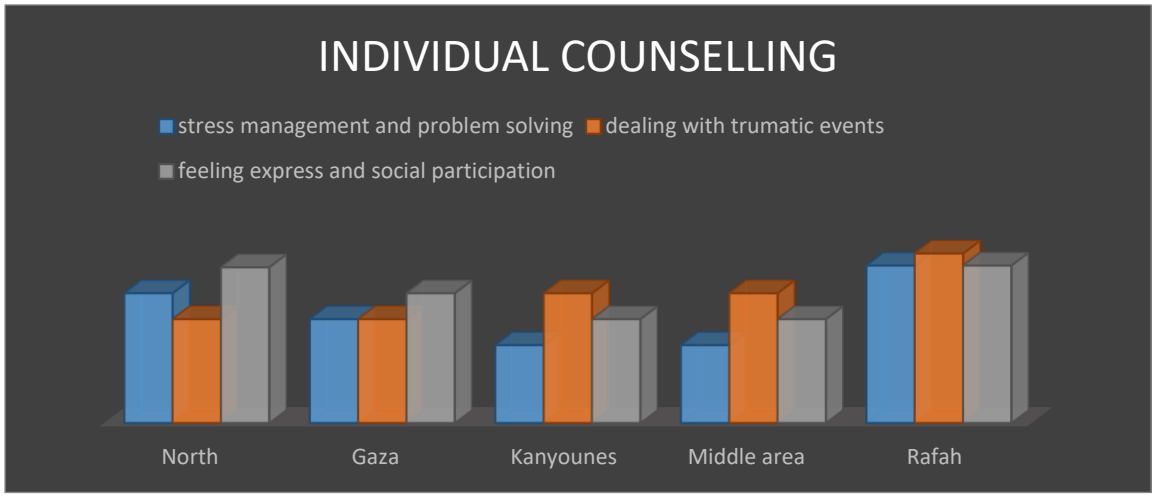

مستوى الإنجاز في أنشطة الإرشاد الفردي المقدمة في قطاع غزة (تحقيق 40- 70%) من الخطة المسبقة

6. وحدات دعم عمل البرامج:

6.1 وحدة المراقبة والمتابعة والتقييم:

على مدار العام، قامت الوحدة بتنفيذ التدريب وأنشطة بناء القدرات في مجال المتابعة والتقييم والاستفادة من التجارب السابقة لطاقم الجمعية. كما عملت كذلك على تطوير نظام للمتابعة والتقييم لكافة برامج المؤسسة. وإضافة إلى ذلك، عملت الوحدة على التنسيق مع المدربين الخارجيين مما كان له الأثر الكبير في تطوير أنشطة المتابعة والتقييم لبرامج الجمعية وتدخلاتها المختلفة. كما ساهمت الوحدة في تطوير قدرات الفريق في مجال تنفيذ دراسات تحديد الاحتياج والتقييمات القبلية والبعدية للأنشطة، حيث تم تنفيذ العديد من دراسات تحديد الاحتياج لعدد من برامج الجمعية.

كما وقامت الوحدة وبشكل منتظم بمساعدة أفراد الطاقم على فهم نظرية التغيير والإطار المنطقي اللتان تترافقان مع كل مشروع، إضافة إلى خطة المتابعة والتقييم الخاصة بكل مشروع. وتقوم الوحدة كذلك بعقد اللقاءات الدورية مع طواقم المشاريع والبرامج بهدف الوقوف أمام ما تم إنجازه حسب الخطط المرسومة ومناقشة التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ الأنشطة والاستراتيجيات الملائمة لتجاوز هذه الصعوبات. كما يتم من خلال مراجعة الأنشطة، التأكد من مدى الانسجام بين الأنشطة المنفذة والأنشطة المخططة ومعالجة الانحرافات في هذا المجال. وكذلك ضمان الانسجام ما بين الأنشطة والمصاريف ومتطلبات الجهة المانحة.

كما قامت الوحدة بتنفيذ أنشطة المتابعة والمراقبة من خلال الزيارات الميدانية والمشاركة في بعض الأنشطة. وفي العادة فإن منسق/ منسقة المشروع يقوم/ تقوم بزيارات ميدانية لمتابعة الأنشطة والتأكد من أن عملية التنفيذ تسير وفق ما هو مخطط لها وللتعامل مع أية انحرافات عن الخطة.

كما أن الوحدة تعمل على مراقبة التزام فريق العمل بآلية استمارات التقييم القبلي والبعدي للأنشطة وتقوم بمراجعة نتائج التقييم للوقوف على الأثر الذي حققه النشاط ومدى انسجامه مع أهداف المؤسسة والبرنامج والمشروع. كما أن الوحدة تعمل على جمع المعطيات الكمية والنوعية حول الأنشطة المنفذة من أجل المساهمة في تعميق تجربة العمل وقياس أثر الأنشطة.

وخلال الاجتماعات الشهرية للبرامج، يتم نقاش آليات تنفيذ الأنشطة وتبادل الخبرة بين أفراد الطاقم ضمن عملية تعلمية متكاملة. وعلى مدار العام، عملت الوحدة على متابعة كافة أنشطة التقييم ودراسات تحديد الاحتياج التي نفذت في سياق برامج الجمعية المختلفة، حيث تضمن ذلك المساهمة في إعداد الوثائق المرجعية لاستقطاب المدربين والمدربات الخارجيين/ الخارجيات لبعض أنشطة البرامج، إضافة إلى مراجعة مسودات التقارير المعدة من قبل البرامج لتقدم للجهات المانحة.

6.2 وحدة العلاقات العامة، الإعلام، الضغط والمناصرة:

ساهمت الوحدة بشكل فعال في نجاح عملية تنفيذ كافة أنشطة وبرامج الجمعية وقد قامت الوحدة بالتغطية الإعلامية لأنشطة البرامج المختلفة ونشر أخبار الجمعية عبر مختلف وسائل الإعلام المتاحة، إضافة إلى تعزيز حضور الجمعية عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة. كما أن الوحدة تتولى مسئولية تنفيذ الأنشطة الإعلامية المتضمنة في خطة كل برنامج.

وعلى مدار العام، تقوم الوحدة بنشر أخبار الجمعية وتقديم الإحاطة الصحافية بالنشاطات المنفذة، إلى جانب القيام بتنظيم جولات ميدانية للوفود الصحافية للاطلاع على واقع النساء في الميدان وخاصة في المناطق المهمشة. كما تصدر الوحدة البيانات المختلفة حول القضايا العامة التي يمر بها المجتمع وكذلك تصدر الأوراق التحليلية وأوراق الموقف حول بعض الأمور الطارئة التي يشهدها السياق الفلسطيني. وضمن الجهود الرامية لرفع وعي الفئات المستهدفة بحقوقها، تنشط الجمعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي في مجال نشر المعلومات حول حقوق النساء وتعتمد على هذه الوسائل بوصفها أدوات فعالة للضغط والمناصرة. كما يتم الاعتماد على وسائل الإعلام لرفع أصوات النساء

من خلال تنظيم لقاءات صحفية معهن ونشر مقتطفات من آراء النساء حول القضايا التي تخص حقوقهن. كما أن الوحدة تتولى مسئولية تحديث الصفحة الإلكترونية الخاصة بالجمعية وصفحات الجمعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، انستجرام، لينكد إن). بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدة بإصدار نشرة شهرية تتضمن أخبار الجمعية والإنجازات التي حققتها. وقد ساهمت الأخبار المنشورة وكذلك أوراق الموقف والبيانات المختلفة، في تعزيز حضور الجمعية كمؤسسة مرجعية في مجال الدفاع عن قضايا المرأة ومساواة النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني، حيث تشكل الجمعية مصدراً غنيا بالمعلومات للإعلاميين والإعلاميات والباحثين والباحثات المعنيين/ المعنيات بحقوق المرأة.

كما أن الوحدة تتولى مسئولية متابعة الدعوات لتقديم مقترحات المشاريع والتي تعلنها الجهات المانحة المختلفة، وتتوافق مع استراتيجيات وتوجهات الجمعية، وكذلك فتح آفاق علاقات مع ممولين محتملين جدد. كما أن وحدة العلاقات العامة هي المسئولية عن متابعة علاقات الجمعية مع الشركاء الحاليين وتشكل قناة التواصل الرسمية للجمعية مع الجهات الخارجية.

من جهة أخرى، تقوم وحدة العلاقات العامة بالترتيب مع الممولين الحاليين والممولين المحتملين، للمشاركة في بعض أنشطة الجمعية، وذلك كجزء من مهمة الترويج للجمعية ودورها كمؤسسة مرجعية في مجال الدفاع عن حقوق النساء. في هذا الإطار، تتم دعوة الممولين الحاليين والمحتملين، للمشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية والأنشطة العامة المختلفة.

7. الائتلافات والشبكات التي تنشط في إطارها الجمعية:

خلال العام المنصرم، واصلت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية دورها القيادي والفعال في العديد من الشبكات والائتلافات التي تخدم قضايا النساء. ويمكن في هذا السياق، الإشارة إلى الائتلافات والشبكات التالية:

1. **محليا:**

- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
- منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة- المنتدى
- الائتلاف الأهلي لقانون حماية الأسرة من العنف
- الائتلاف الأهلي لقانون العقوبات
- الائتلاف الوطني الفلسطيني النسوي لتطبيق القرار 1325
- اللجنة الاستشارية للبيوت الآمنة (تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية)
- المجلس الوطني لتشغيل النساء
- منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي
- اللجنة الوطنية للرقابة على الانتخابات
- اللجنة الوطنية للرقابة على التشريعات
- مجلس التشغيل والتدريب
- الائتلاف النسوي لتطبيق اتفاقية سيداو
- الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاجتماعية والاقتصادية
- ائتلاف حماية الطفولة
- قطاع الحماية- مكتب الأمم المتحدة

2. **إقليميا:**

- مجموعة العمل الدولية حول القرار 1325
- منتدى النساء العربيات- عايشة
- الائتلاف العربي للتثقيف العمالي
- شبكة النساء العربيات- كرامة
- جسور- شبكة النساء في الحياة السياسية

- شبكة آمنة

3. **دوليا:**

- شبكة نساء حوض المتوسط
- شبكة آنا ليند
- هيئة تنمية وحقوق المرأة
- الائتلاف الدولي لتثقيف العمال

8. الأبحاث، الدراسات، التقارير، أوراق الموقف، وأوراق السياسات:

خلال العام 2022، واصلت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية إصدار الدراسات والأبحاث وأوراق السياسات وأوراق الموقف حول مختلف المواضيع والقضايا التي تعمل عليها الجمعية. ويمكن استعراض كافة منشورات الجمعية عبر الموقع الإلكتروني: ***www.pwwsd.org***

9. بناء قدرات الطاقم وإعداد الخطة الاستراتيجية 2021 - 2025

تم خلال العام تنفيذ العديد من أنشطة بناء القدرات التي استهدفت طاقم الجمعية متناولة العديد من المواضيع التي تسهم في تطوير أداء الجمعية. في هذا السياق، تم تنفيذ تدريبات في مجال جمع المعطيات والشواهد الحية لأنشطة الضغط والمناصرة، وكذلك إعداد التقارير بناءً على منهجية الإدارة بالنتائج، الاتصال الفعال، مهارات تعزيز الشخصية، تطبيق منهجية التنفيذ حسب النتائج، وكذلك تدريبات لتطوير قدرات الدائرة المالية.

10. الخلاصة:

بالرغم من نجاحها في تنفيذ 13 مشروعا ضمن برامجها المختلفة على مدار العام، مستهدفة قاعدة واسعة من المنتفعين والمنتفعات شملت النساء، الشابات، النساء كبيرات السن من ذوات الإعاقة، النساء

المعرضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي والناجيات من العنف، وكذلك الشباب والرجال والأطفال وصانعي/ صانعات القرار، وراسمي/ راسمات السياسات، إلا أن هناك العديد من التحديات والعقبات التي واجهت عمل الجمعية وعلى غير ذي صعيد.

وكانت قضية ضمان ديمومة موارد الجمعية من أبرز لتحديات، خاصة في ظل شح التمويل والقيود المفروضة على تمويل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. وهناك حاجة لاستمرار عمل الجمعية ضمن منظومة البرامج وليس المشاريع وكذلك تعميق العمل وفق منهجية الإدارة بالنتائج. ولضمان استمرارية عملها، تحتاج الجمعية لمواصلة العمل على تجنيد الموارد الممكنة من أجل تمويل مختلف الأنشطة وكذلك تفعيل العمل الإعلامي من أجل زيادة الترويج لدور الجمعية كمؤسسة مرجعية لقضايا النساء ومساواة النوع الاجتماعي والحد من التمييز ضد المرأة وعلى كافة المستويات.

كما واجهت الجمعية تحدياً آخر تمثل في تضييق الحيز المدني في فلسطين بفعل القوانين الصادرة بمراسيم رئاسية، والتي قيدت الحريات العامة، إضافة إلى تفشي خطاب التحريض والكراهية ضد مؤسسات المرأة من قبل القوى البطريركية المحافظة، والتي تنصب العداء لحقوق النساء، في ظل وقوف السلطة التنفيذية موقف المتفرج دون أن تحرك ساكنا لحماية النساء. ويضاف إلى ذلك تغول السلطة التنفيذية على الحياة العامة للمجتمع ومصادرتها لدور السلطتين القضائية والتشريعية.

وفي ظل هذا الواقع تحتاج الجمعية لمراجعة نقدية لأنشطة الضغط والمناصرة التي تنفذها بغية استخلاص العبر والبحث عن أدوات جديدة تضمن تحقيق نتائج أفضل في هذا السياق.